



A SUGGESTED PROPOSAL FOR APPLYING THE EDUCATION ACCOUNTING AT THE EDUCATION OFFICES IN KINGDOM OF SAUDI ARABIA

KHLED ABDULAZIZ ALOTHMAN*

ABSTRACT _ *The current study aimed at reviewing the international models for the application of accounting in the field of education, and then introducing a suggested proposal for applying accounting in the educational offices in the Kingdom of Saudi Arabia. The study followed the analytical descriptive approach. The questionnaire and interview were used as tools for collecting data from the study sample that included (401) participants. They are the directors of educational offices and their assistants with a number (61), and the (340) educational supervisors. The results of the study showed that the most important requirements for activating the accounting in the education offices in Saudi Arabia are as follows: Creating a clear job description of jobs, activating the principle of reward and punishment without discrimination, setting clear performance indicators to guide individuals to achieve the required performance, and disseminating the accounting culture among the staff of the educational offices. The study introduced a suggested proposal for the application of educational accounting in the educational offices in the Kingdom of Saudi Arabia.*

KEYWORDS; *proposal, Accounting, Offices, Education.*

*Manager assistant for school affairs in AL-Rayid Educational Office in Riyadh



تصور مقترح لتطبيق الحاسوبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

خالد عبد العزيز محمد العثمان*

الملخص_ هدفت الدراسة إلى استعراض النماذج العالمية لتطبيق الحاسوبية في المجال التربوي، ومن ثم تقديم تصور مقترح لتطبيق الحاسوبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من (401) مشاركاً، هم مديري مكاتب التعليم ومساعدتهم وعددهم (61) والمشرفين التربويين وعددهم (340)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم متطلبات تفعيل الحاسوبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز، ووضع مؤشرات أداء واضحة يستدل بها الأفراد على الوصول إلى الأداء المطلوب، ونشر ثقافة الحاسوبية بين منسوبي مكاتب التعليم. وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطبيق الحاسوبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: تصور، الحاسوبية، مكاتب، التعليم

*مساعد مدير مكتب التعليم بالرائد للشؤون التعليميه بمنطقة الرياض

تصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

1. المقدمة

تقوم مكاتب التعليم بدور هام ومركزي للإشراف على عملية التعليم بالمدارس التابعة لها وتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية، وتزداد أهمية هذا الدور نتيجة للدور المنتظر من المدرسة بالمفهوم الحديث لتقوم بتربية الطالب تربية متكاملة تشمل جميع جوانب نموه. ومكاتب التعليم معنية بتوفير جميع الوسائل والإمكانات سواءً كانت مادية أو بشرية للمدرسة التي تعينها على تحقيق أهدافها تربوياً وتعليمياً ويشمل ذلك متابعة جميع العمليات التي تتم داخل المدرسة من تخطيط وتوجيه وتقييم.

ومع تطور الأبحاث العلمية التربوية ظهرت اتجاهات حديثة في مجال التقييم التربوي من حيث الأساليب والوسائل وتنوعت أغراضه التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وزيادة فاعليته. ومن أهم أهداف تطبيق إجراءات التقييم بناءً على مفهوم المحاسبية ضماناً للجودة وللفاعلية وحداً للهدر الاقتصادي، التي تؤدي إلى ترشيد اتخاذ القرار والمساءلة المحاسبية ومن ثم إلى تحديد الجهة المسؤولة عن البرامج والممارسات التربوية ومدى نجاحها في تنفيذ أعمالها والقيام بمهامها وتحقيق النتائج بالوقت المحدد لها [1].

وتؤكد الأدبيات الحديثة في مجال التربية أن مفهوم المحاسبية التربوية يعد من أهم المفاهيم التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل التربويين خلال الستينات والسبعينات الميلادية، والذي يعد امتداداً لمسيرة التطور عبر الفترات التاريخية في كثير من دول العالم. ولعل من أبرز الشواهد التاريخية على تطور مفهوم المحاسبية أن الفلاسفة في الماضي كانوا يتعاقدون مع أولياء أمور الطلاب لتدريس الفضيلة لأبنائهم بشرط أن يحصلوا على مكافأتهم في حال نجاح الطالب أما في حال فشل الطالب فلا يحصلون على شيء [2].

واهتمت المملكة العربية السعودية بمفهوم الجودة الشاملة، ودعت الأجهزة التعليمية الحكومية والخاصة للأخذ بالأدوات والأساليب التي تحققها، حيث سعت الوزارة لنشر ثقافة الجودة ودعمت أبحاث تستهدف تطبيق الجودة في العملية التعليمية. وذلك لأن تحقيق الجودة التعليمية يركز على عدة مبادئ وفي مقدمتها مبدأ المحاسبية، لذا تتطلب عملية تجويد التعليم وجود نظم للمحاسبية مع نشر ثقافة تحمل المسؤولية تجاه مخرجات التعليم.

وقد استشعرت المملكة العربية السعودية وجود قصور في الأنظمة الإدارية والمحاسبية بسبب القصور التنظيمي وعدم وضوح بعض الصلاحيات وضعف التوصيف الدقيق للوظيفة فأصدرت في عام 1428هـ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وكان من ضمن مبررات تبني هذه الاستراتيجية: أن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية وأن من أسباب نشوئها عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وضعف الرقابة والمحاسبية، ولها آثار سلبية متعددة منها: ضعف الفاعلية، وتبيد الموارد البشرية والمادية.

ومكاتب التعليم معنية بتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية لذا وُجد الاهتمام من قبل وزارة التعليم لمعرفة مدى تحقق الأهداف التعليمية والتربوية، ودعم الدراسات التي تتناول هذا الجانب، لكن المحاسبية كمفهوم وسياسة فاعلة تسهم في تحقيق أهداف التربية لم تلق الاهتمام الكافي من جهة الأجهزة الحكومية والباحثين المتخصصين.

2. مشكلة الدراسة

جاء في تقرير الأمانة العامة لإدارات التربية والتعليم [3] حول تطبيق مؤشرات الأداء على مكاتب التربية والتعليم في المناطق والمحافظات أن هناك تحديات تواجه الإدارات في تطبيق المؤشرات، منها الاستعداد للتطبيق والمتمثل في عدم انتشار ثقافة مؤشرات الأداء وأهمية تطبيقها في مكاتب التربية والتعليم بالصورة المأمولة، التي تتيح سرعة تجاوب واهتمام جميع المعنيين بذلك، وقلة خبرة بعض مكاتب التربية والتعليم في كيفية تعبئة استمارة مؤشرات الأداء، وعدم اكتمال هيكلية مكاتب التربية والتعليم في المحافظات، وانشغال بعض الإدارات وبطئها في تزويد المكاتب بالبيانات الخاصة بمؤشرات الأداء لأسباب منها ضغط العمل وانشغالهم بمهام وأعباء كثيرة جداً. وكان من أبرز المقترحات في التقرير اعتماد برامج تدريبية من قبل الوزارة.

وقد توصلت دراسة الخريف [4] إلى أن من أهم أهداف المحاسبية في الإدارة المدرسية متابعة حُسن سير العملية التربوية والتعليمية، وتقليص نسبة الخطأ في القرارات الإدارية، والتطوير المستمر، وتحسين الأداء للقيام بالمهام والمسؤوليات على أكمل وجه، كما أشارت نتائجها إلى أن المحاسبية في الإدارة المدرسية تمارس بدرجة متوسطة، وأن هناك معوقات تواجه تطبيقها، كما توصلت دراسة المعجل [5] إلى أن أفراد الدراسة وعينها غير متأكدين من توافر عناصر المحاسبية التعليمية بشكل عام في نظام التعليم السعودي.

واعتبر المؤتمر الدولي للتعليم أن المحاسبية التعليمية هي المدخل الحقيقي لمطالبة التعليم بالتغلب على الصعوبات التي تواجهها المجتمعات، باعتبار أن المحاسبية هي أداة المجتمع الرئيسة في وضع حلول لهذه التحديات بمساهمة واضحة وشاملة من جميع الأطراف المهتمة بالعملية التعليمية على حد سواء داخل المجتمع (المكتب الدولي للتربية، 2001م، ص 114).

وقد كان من ضمن توصيات الندوة التربوية الأولى لمجلس التعاون الخليجي ضرورة الاتجاه نحو تطبيق المحاسبية في العملية التعليمية في كافة جوانبها المختلفة وعلى كافة المستويات باعتبارها من الضروريات الملحة في تحقيق الأهداف [6].

كما أكدت نتائج التقييم الشامل الذي أوردته وزارة التعليم بأن مستوى أداء المعلمين والمعلمات أقل من المطلوب لوجود اختلال في أنظمة التوظيف، وقصور في أنظمة المساءلة والتحفيز والتقييم، وفي برامج الأعداد والتدريب للمعلمين والمعلمات [7].

التعليمية وتحسين الإنتاجية التعليمية وأيضاً زيادة الكفاءة والفاعلية التعليمية.
مكاتب التعليم: مكاتب تابعة لإدارة التربية والتعليم تتولى مهام الإشراف والمتابعة والتقييم والتطوير للعاملين في قطاع التعليم بهدف تحسين وتطوير العملية التعليمية وتحقيق الأهداف المنشودة [9].

3. الأطار النظري

مفهوم المحاسبية التعليمية
تُعرف الجمال [10] المحاسبية بأنها العملية التي تتضمن السياسات والأهداف المعلنة والمعايير المتفق عليها والتي يمكن تحقيقها، وهي توجه العمل التعليمي لتحقيق السياسات وإنجاز الأهداف، كما أنها تتم في ضوء نتائج اختيار الطلاب وما يحققونه من نجاحات؛ ولذلك تشير المحاسبية إلى ممارسة أو إليه إقامة نظم تعليمية واستعدادهم.

وهناك من يرى أن المحاسبية التعليمية تعني بصفة عامة بالحكم على المؤسسة التعليمية من خلال مخرجاتها وأحكام العلاقة بين الإنفاق المالي والنتائج المرغوبة، فالمفترض أن تحسن المحاسبية التعليمية استخدام الأموال العامة لا بترشيد إنفاقها فحسب بل بتحسين مستوى تعليم طلابها والتزامهم بالنظام والعادات السليمة [11].

وبناءً على ما سبق يتبنى البحث الحالي تعريفاً إجرائياً للمحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية، ينص على أنها " نظام لقياس وتحليل الأداء التعليمي يمكن من خلاله التأكد من سلامة الأهداف والسياسات والمناهج الدراسية وسياسات تقويم الطلاب، وينتهي بتقديم تقارير محاسبية تساهم في توكيد الجودة التعليمية وتحسين الإنتاجية التعليمية وأيضاً زيادة الكفاءة والفاعلية التعليمية"، وبمعنى آخر "هي نظام يتم من خلاله تقديم الدلائل على قيام مكاتب التعليم بأدوارها التعليمية في ضوء الأهداف، والتي يمكن من خلالها التأكد من سلامة سياسات الخطط والمناهج الدراسية وسياسات تقويم الطلاب"، وذلك كله بهدف تطوير التعليم المدرسي.

أهداف المحاسبية التعليمية

المحاسبية التعليمية ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة تستهدف في النهاية تحسين العملية التعليمية وتطويرها لتواكب المعايير التي يفرضها السوق العالمي مثل تأكيد القدرة على المنافسة والارتقاء بالأداء التعليمي وتجويد نتائجه، فإن الغايات التي تكمن وراء استخدامها في العملية التعليمية يكمن إبرازها في ما يلي [12]:

1- تفعيل التقويم في العمل التعليمي:

2- تحقيق الانضباط التعليمي.

3- تحقيق ديمقراطية التعليم.

4- تحقيق التنمية.

5- توجيه القيادة الإدارية إلى التدخل لحماية الصالح العام واتخاذ ما يلزم من قدرات لتقييم الأخطاء وتوجيه الناس نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

6- تنمية الاستقلالية في التعليم والتأكد من إلمام المستويات الإدارية العليا في المؤسسات التعليمية بما يتم من أعمال في المستويات التي تشرف عليه، وأنها تستقبل المعلومات الضرورية بوضوح وسهولة حتى تتم عملية التنسيق والتوجيه واتخاذ القرارات المستقلة.

لذا فإن الاتجاه نحو المحاسبية أصبح مطلباً ملحا بحيث تكون جزءاً من مكونات النظام التربوي، مع ممارستها في جميع الأجزاء التربوية المختلفة لتكون المحصلة النهائية نظام محاسبي متكامل للنظام التعليمي. وبناء على ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص بوضع تصور مقترح للمحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

أ. أسئلة الدراسة

1- ما متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة فيما يخص متطلبات تفعيل المحاسبية تبعاً لاختلاف متغير الوظيفة (مدير- مساعد- مشرف).

3- ما التصور المقترح لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

ب. أهداف الدراسة

1- التعرف على أهم التجارب والممارسات المحاسبية العالمية في مجال التعليم.

2- التعرف على متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

3- إعداد تصور مقترح لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

ج. أهمية الدراسة

1- أن هذه الدراسة تواكب الجهود المبذولة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل عام في ما يتعلق بالمحاسبية.

2- قد تساهم الدراسة في تكريس أهمية المحاسبية والقيام بدراسات ممتدة ومتصلة لمعرفة أبعادها المختلفة، مما قد يساهم في تحسين مستويات الأداء، الأمر الذي قد يساهم في ظهور الطاقات الإبداعية الكامنة لدى إدارات التعليم.

3- إن المحاسبية تعمل على النهوض بمستوى العملية التعليمية وتحسينها وتطويرها من خلال متابعة المسؤولين عن العملية التعليمية والوقوف على مستوى أدائهم، ومكافأة المتميزين.

4- تقديم تصورا مقترح لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم لتحقيق الأداء المطلوب.

د. حدود الدراسة

الحد الموضوعي: وضع تصور مقترح لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم.

الحد المكاني: مكاتب التعليم – بنين في المملكة العربية السعودية.

الحد الزمني: تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 1437-1438هـ

هـ. مصطلحات الدراسة

المحاسبية: تعرف بأنها الأسلوب المنهجي الذي يمكن للأفراد والمنظمات من خلاله تحمل مسؤولية أدائهم على نحو يؤدي لأطمئنان العاملين معهم [8].

وتعرف إجرائياً أنها: نظام لقياس وتحليل الأداء التعليمي يمكن من خلاله التأكد من سلامة الأهداف والسياسات والمناهج الدراسية وسياسات تقويم الطلاب، وينتهي بتقديم تقارير محاسبية تساهم في توكيد الجودة

تصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

خالد العثمان

يدعم السياسات والمبادرات التي تشجع على تطبيق مبدأ المحاسبية من أجل تحقيق الجودة التعليمية للتلاميذ وللأسر والأمريكا بصفة عامة [15]. ومن خلال تطبيق المحاسبية في الولايات المتحدة نرى أنه يتم تحديد المسؤولية ومن ثم تجميع الأدلة وتقويمها، وبناءً على الأدلة يتم تقديم المعالجات الملائمة والمساعدات والمكافآت بواسطة من هم في موقع السلطة [16].

كما تؤكد جمعية التقويم الأمريكية ضرورة أن يتوافر في أنظمة المحاسبية ما يلي [15]:

- المقاييس المتعددة: حيث إن توافر المقاييس المتعددة مع مصادر البيانات وتنوعها مهم لمصادقية الأحكام عن التقدم في مستوى الأداء. كما أن المقاييس المتعددة تساعد على قياس تقدم أداء كل تلميذ أثناء العام الدراسي؛ لأن بيانات تقدم التلميذ في التعليم تعطي معلومات أكثر دقة عن مستوى أداء التلميذ مرة واحدة فقط في نهاية العام الدراسي.

- التقارير: تعد التقارير الخاصة بتوضيح نواتج المخرجات جزءاً مهماً من التقويم الدقيق المعبر عن الجودة التعليمية بالمدرسة ومستوى أداء التلميذ وإنجازاته؛ ولذا تعد خلاصة هذه التقارير جزءاً من المحاسبية المتكاملة.

ومن أهم ما قامت عليه نظم المحاسبية بالولايات أنها تتضمن أهدافاً ومعايير للأداء، ومقاييس لنواتج المستويات المختلفة للأداء، ومن أهم المقاييس المطلوبة في المحاسبية: التغير السنوي في متوسط إنجاز المدرسة، ومتوسط أداء كل تلميذ، ومتوسط أداء كل مدرسة وإنجازها بمقارنتها بمتوسط أداء مدارس أخرى تقع في الظروف المتشابهة نفسها، والتقارير المدرسية التي تقدم معلومات عن الأداء الخاص بالجهود التعليمية بها [17].

كما أن هناك أهدافاً خاصة لنظام المحاسبية، منها تحديد المخرجات وقياسها، وتجويد التعليم بالمدارس، وتقديم مكافآت التلاميذ والمعلمين والمدارس بناءً على المخرجات [16].

وفيما يلي بعض تجارب المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي على النحو التالي:

تجربة تكساس للمحاسبية:

تعد تكساس من الولايات التي طبقت نظام المحاسبية بصورة كاملة وتُذكر الولاية كمنال للمحاسبية التي تمت على نحو جيد، وقد حققت تكساس نتائج إيجابية في عام (1998-1999م)؛ إذ ارتفعت نقاط تقويم تكساس الذي صممه الولاية للمهارات الأكاديمية والذي يعرف باسم (نظام تكساس لتقويم المهارات الأكاديمية) للسنة الرابعة على التوالي، وتعد من الولايات التي أغلقت الفجوة الخاصة بالتحصيل بين الطلبة البيض والطلبة من الأقليات. وقد بدأت تكساس تطبيق نظام المحاسبية عن طريق القيام بإصلاح ضخم لمنظومة التعليم الحكومي؛ إذ قللت من التعليمات المفروضة على المقاطعات والمدارس في خطوة لمنحها درجة من الاستقلالية والحرية لتحقيق معايير الولاية في مستوى الأداء، كما وضعت تكساس مكافآت مالية ومكافآت التقدير العام للمدارس ذات الأداء العالي وتقديم المساعدة للمدارس ذات الأداء المنخفض، وقد تبعت كثير من الولايات خطى تكساس في تطوير أنظمة المحاسبية لديها [4].

مؤشرات الأداء في نظام تكساس للمحاسبية:

ومن هنا فإن الهدف الرئيسي من المحاسبية التعليمية لا يقتصر على تصيد الأخطاء ومعاينة مرتكبها، بل يسعى إلى قياس وتصحيح نشاط المرؤوسين ومحاولة اكتشاف الأخطاء والانحرافات في مجال العمل وعلاجها، والعمل على عدم تكرارها في المستقبل، وذلك لرفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف العملية التعليمية بأعلى جودة وأقل تكلفة ممكنة [13].

متطلبات تطبيق المحاسبية

حتى يحقق نظام المحاسبية أهدافه، يجب توافر المتطلبات التالية [14]:

(1) توافر جهاز إداري فاعل لتحقيق الأهداف، فالإدارة التعليمية هي الجهة المسؤولة عن تحقيق أهدافها، وإتمام الأعمال على خير وجه.

(2) توفير كوادر بشرية مدربة لتؤدي رسالة ورؤية الإدارة. حيث يستطيع كل من يمثل الإدارة من القوى البشرية أن يحول النظام الموضوع في شكل أهداف وخطط وإجراءات إلى كيان نابض بالحركة.

(3) وضع آليات مناسبة للتعامل مع البيانات حتى يمكن قياس الأداء، فلا بد من استخدام الآليات الحديثة لتسجيل البيانات وتصنيفها واستخراج النتائج.

(4) تحديد الأهداف ووضع الطرق المثلى لتنفيذها، وذلك في صورة جداول تفصيلية زمنية، هذا مع التأكد من توافر مستلزمات التنفيذ في الوقت أو المكان المناسبين منعاً لحدوث أي مشكلة.

(5) تحديد المعايير الرقابية لتقديم التقارير، وهي تتضمن تحديد العلاقات بين الجهد المبذول والنتائج التي تعبر عن الأداء الجيد، أي وجود مجموعة من المعايير التي تمثل الأهداف المخططة وتعد أداة قياس للأداء الفعلي.

(6) متابعة الأعمال من خلال التوجيه والإشراف للتأكد من أنها أنجزت طبقاً للخطة المرسومة وفي ضوء المعايير الموضوعية.

(7) تحليل الانحرافات عن المعايير الموضوعية بقصد الوصول إلى الظروف التي أحاطت بحدوثها ومسبباتها؛ حتى يمكن الحكم على كفاية التنفيذ ومدى النجاح في وضع الخطة وتنفيذها.

نماذج عالمية في المحاسبية التعليمية

المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية

يرى مجلس التعليم الخاص الأمريكي أن كل المؤسسات التعليمية الخاصة خاضعة للمحاسبية التعليمية ومسؤولة مسؤولية كاملة عن تزويد تلاميذها بالمعلومات والمهارات والقيم والأخلاق والالتزام الذي يحتاجون إليه للنجاح، وليصبحوا مواطنين جيدين وفعالين في المجتمع بصفة عامة. والمدارس الخاصة محاسبة من قبل أسر تلاميذها وخريجها، حيث إن التعليم الخاص يبني على اختيار الأسر لهذه المدارس، والآباء بصفة دائمة يصدرن أحكاماً عما إذا كانت المدرسة تحقق احتياجات أطفالهم أم لا، كما تعتقد معظم الأسر أن الاختبارات المقننة ليست الوحيدة فقط للدلالة على إنجاز التلميذ، فهناك جودة المعلم، النجاح المدرسي، ولذا يرى مجلس التعليم الخاص الأمريكي بأن درجات الاختبار يجب ألا تكون المؤشر الوحيد فقط لتحديد الإنجاز أو الفشل؛ فالمحاسبية تتطلب تقويماً شاملاً وطويل المدى للمخرجات وللأهداف التعليمية التي تريدها الأسر، ويتمنون أن تحقق لأطفالهم نواتج أخرى مثل: كيفية تأدية التلاميذ للمستوى التالي للدراسة، والعيش في الحياة، والمواطنة المنتجة الجيدة؛ ولذا فإن مجلس التعليم الخاص الأمريكي

الاستقلالية والمرونة والحرية في تسيير أمورها التعليمية والإدارية تحت إشراف من الإدارة المحلية للمدارس، إلا أن ذلك لم يمنع المسؤولين من اتخاذ ما يلزم من ضوابط لتحقيق محاسبية تعليمية جيدة لأطراف العملية التعليمية، ففي القانون الصادر سنة (1992م) تم وضع العملية التعليمية تحت مجهر المراقبة الأهلية والرسمية؛ لأن الحرية التي أعطيت للمؤسسات التعليمية ترتب عليها تحديد المسؤوليات، ومحاسبة المسؤولين، لضمان الحصول على مخرجات تتميز بالجودة العالية، فمن ناحية الرقابة الأهلية تم تحسين نظام المحاسبية، وهو نظام جيد لمراقبة الأداء التعليمي داخل المدارس وتحقيق جودته، وفق ما طرحه مكتب المعايير التربوية الذي تأسس سنة (1993م)، حيث وضع المؤسسات التعليمية موضع المحاسبية من جانب الآباء، نتيجة لتلاشي رقابة السلطات التعليمية المحلية التي انحصرت دورها في تحديد مستويات الجودة المطلوبة من المدارس، وتقويم مخرجاتها التعليمية من حيث فاعليتها في أداء أدوارها، وفي معاونة المدارس في تحقيق أهدافها وفي تقويم أداؤها [15].

وفي إنجلترا تم الأخذ بنظام "القيمة مقابل المال" كآلية للمحاسبية في القطاع التعليمي الخاص وآليات لضبط الأداء أولاً، وبعد ذلك عمم هذا النظام في مؤسسات القطاع التعليمي العام لتكون قابلة للمحاسبية والمراقبة بنظام القيمة مقابل المال، بمعنى تمنح المكافأة مقابل النتائج العلمية [19].

ويتضح من خلال ما تقدم، أن حركة المحاسبية في إنجلترا تضمنت حركة الدفع بنتيجة امتحان تلاميذ المرحلة الابتدائية على مستوى المقاطعة، يقوم بالإشراف عليها متخصصون في المهنة، وبناءً على متوسط درجات تلاميذ كل مدرسة يتم تحديد المكافأة أو المنحة السنوية لكل مدرسة.

وتشمل مجالات المحاسبية في إنجلترا على عدة مجالات هي: مجال الإدارة وكفاءة التنظيم المدرسي وفاعليته وجودته، ومجال المبنى المدرسي والمرافق المدرسية، ومجال النمو المتكامل للتلاميذ، ومجال المناهج وطرق تدريسها، مجال إعداد المعلم ومستوى أدائه، ومجال التمويل ومصادره، ومجال المجتمع المحلي وتفاعلهم مع المدرسة [20].

المحاسبية في نيوزيلندا

تتكون دولة نيوزيلندا من جزيرتين رئيسيتين، هما الجزيرة الشمالية والجزيرة الجنوبية ومجموعة من الجزر الصغيرة المتفرقة، وقد أصبحت نيوزيلندا دولة ذاتية الحكم داخلياً ضمن الإمبراطورية البريطانية عام (1907م)، وأصبحت عضواً مستقلاً في كومنولث الأمم عام (1947م)، وهي دولة ديمقراطية برلمانية، وتترك ملكة نيوزيلندا السلطة التنفيذية للوزارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وقد تعهد زعمائها بنظام اقتصادي مسيطر عليه باعتدال بنظام رفاهية اجتماعية شاملة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، والحزبان الرئيسيان هما حزب العمال الذي حقق معظم الرفاهية الاجتماعية والحزب الوطني الذي يفضل المبادرات الشخصية والعمل الحر وتفكيك الضوابط الحكومية الشاملة [21].

وقد كان الإشراف على التعليم قبل عام (1989م) يتم من خلال جهاز مركزي هو إدارة التعليم الذي كان يشرف على سير العمل في المدارس وعلى متابعة تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية وتحقيق أهداف الدولة

وقد تبنت تكساس نظام مؤشرات من أكثر أنظمة المؤشرات بساطة ووضوحاً لتقويم أداء المدرسة والمقاطعة، ونظام المؤشرات للتمييز الأكاديمي هو أداء الطلبة في اختبار (TAAS) السنوي، والذي يجري في كل ربيع قياس الصفوف من (3-10)، ويغطي مواد القراءة والكتابة والحساب، ويتم جمع نقاط الأداء في الاختبار مع معدلات الحضور والانسحاب لتصنيف المدرسة حسب الفئات التي تعتمدها الولاية؛ إذ تعتمد الولاية مستويات، هي (مدرسة نموذجية و متميزة، ومقبولة أكاديمياً، وغير مقبولة، أي ذات أداء منخفض). وللحصول على تصنيف متقدم ينبغي على المقاطعة أو المدرسة أن تحقق جميع أهداف اختبار (TAAS)، ومعدل الحضور والانسحاب حسب المعيار المحدد للأداء المطلوب. وتستخدم تكساس سلسلة من المؤشرات الإضافية للتعبير عن أداء المقاطعة والمدرسة والتي تعدّ خارج نظام التصنيف السابق للمحاسبية، ويتم تسجيلها ضمن التقرير السنوي للأداء المدرسي، وقد تؤدي تلك المؤشرات إلى الحصول على شهادات التقدير من الولاية [18].

المكافآت:

بدأت تكساس برنامج التقدير والمكافآت للمدارس التي تحقق تقدماً في الأداء المدرسي منذ عام (1992م)، فقد تم توزيع مكافآت مالية في عام (1998-1999م) بقيمة (2.5) مليون دولار، وقد تم توزيعها بالدرجة الأولى على المدارس التي تم تصنيفها على أنها مدارس نموذجية أو مميزة أو مقبولة أكاديمياً [4].

تقديم المساعدات:

يعدّ تقديم المساعدات للمدارس ذات الأداء المنخفض في ولاية تكساس مسؤولية مركز الخدمات الإقليمية والمقاطعة في تكساس، وكذلك مسؤولية وكالة التعليم المحلية في المقاطعة. وتتعدد إجراءات تقديم المساعدة كالقيام بدراسات الاعتماد من قبل فريق من التربويين والإداريين يزور موقع المدرسة لتقويم تقدم المدرسة وتقديم الاقتراحات والملاحظات من أجل وضع خطط التحسين المستقبلية [18].

التدخل في المدارس ذات الأداء المنخفض:

تمتلك تكساس السلطة لإجراء أشكال عدة من التدخلات في المدارس ذات الأداء المنخفض على نحو مستمر، منها [4]:

- إعادة تشكيل المدارس ذات الأداء المنخفض.

- إغلاق المدارس أو إغلاق البرنامج الذي انصف بانخفاض المستوى بصفة مستمرة.

- تعيين مراقب من الولاية للمشاركة في تقويم التقارير حول جهود المقاطعة وتقديمها في إجراء التحسين والتطوير.

- تعيين مجلس مديري مراقبة المقاطعة إذا تم تصنيفها على أنها غير مقبولة أكاديمياً لأكثر من سنة.

- ضم المقاطعة إلى مقاطعة أخرى إذا استمرت في التصنيف المتدني نفسه لأكثر من سنتين.

المحاسبية في إنجلترا

ارتبط مفهوم المحاسبية في إنجلترا بالإدارة الذاتية للتعليم، إثر ما أفرزه قانون التعليم الصادر سنة (1980م) والذي أتاح لمجلس المدرسة القيام بدور فاعل في اتخاذ القرارات التي تهم المدرسة، وتعزز وجوده إثر صدور قانون الإصلاح التعليمي سنة (1988م) بإعطاء المدرسة مزيداً من

تصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

خالد العثمان

المؤسسات التعليمية في الوفاء بأهدافها وبإجراءات المحاسبة المطلوبة وبمتابعة بعدين، هما كما يلي [4]:
البُعد الأول: بُعد التأكد: صمم ليضمن وفاء مجالس أمناء المؤسسات بالتزاماتها القانونية كما وردت في اللوائح الخاصة بالمؤسسة، بما في ذلك الخطوط الإرشادية للتعليم والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين الدولة والمؤسسة؛ مما يوضح أن المحاسبة في هذا البعد تركز على العمليات الإدارية وليس على التأثيرات الواقعة على المتعلمين ومخرجات التعليم.
البُعد الآخر: بُعد الفاعلية: وتركز فيه المحاسبة على ما يتعلق بمستوى تحصيل المتعلمين وتأثير خدمات التدريس والممارسات الإدارية، ويتم الاعتماد فيه على تقارير تطرح سؤالين على مجالس الأمناء:
- ماذا تتوقعون أن يتعلم المتعلمون؟

- كيف ستعرفون أنهم قد تعلموا ذلك بالفعل؟
واستمر هذا الأمر إلى أن تم دمج البعدين في المحاسبية في شكل واحد سنة (1998م)، حتى تكون المحاسبة التي تجرى شاملة ومتكاملة معاً [24].
المحاسبية في أستراليا

ظهر مفهوم المحاسبية في أستراليا نتيجة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تغيرات كبيرة في الخدمات العامة وفي وزارة التربية والتعليم بصفة خاصة، وقد لخصت حكومة أستراليا أهم المشكلات التي واجهت الحكومات خلال فترة الثمانينيات في وثيقة عام (1986م)، أطلق عليها (الورقة البيضاء)، وهي كيفية تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع من أجل الوصول إلى خدمات أفضل، كما أصدرت الحكومة تشريعاً نص على أنه من حق الهيئات الحكومية والسلطات التشريعية أن توفر المعلومات اللازمة سنوياً، والتي تساعد في تقييم الكفاءة والفاعلية على أساس مستوى الأداء المحدد سلفاً، وقد استجابت وزارة التربية والتعليم لذلك التشريع في عام (1987م)، وأصدرت تقريراً في المحاسبية؛ وذلك بهدف تحقيق الأهداف التعليمية وبأقصى فاعلية وكفاءة ممكنة من قِبل المجتمع والحكومة على أن يكون للمحاسبية ضوابط معينة تساعد في الإشراف على المدارس. وقد ركزت المحاسبية في أستراليا على جوانب التطوير التعليمي وسلوك الطلاب ومشاركة الأفراد في صنع القرارات وجودة مخرج
ات التعليم وتمويل التعليم وجدواه، ومدى تحقيق التعليم أهدافه ومواكبته التطورات العالمية [20].

المحاسبية في ألبرتا بكندا
اهتمت ألبرتا بشكل ملحوظ بالمحاسبية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي من خلال إعداد البرامج الخاصة بالامتحانات التحصيلية وسياسات التقويم حول المحاور التالية: التلميذ، المعلم، البرنامج، المدرسة، النظام، وقد قامت بمبادرات الإصلاح في ألبرتا على أساس أن التلميذ هو محور العملية التعليمية، وأن التعليم محاولة هادفة يمكن تقويمها وتجويدها، ويمول التعليم العام في ألبرتا من خلال دافعي الضرائب ستعود عليهم بالفائدة أولاً لأن حصيلة هذه الضرائب تعد استثماراً في مجال التعليم؛ ولذا أصبح للمحاسبية التعليمية من قِبل أولياء الأمور أمر مهم، ومن ثم فإن هذا يتطلب تقديم معلومات دقيقة عن مستوى أداء النظام التعليمي والسياسات التعليمية المتبعة وخطط تحسين النظام التعليمي والممارسات وصناعة القرارات التعليمية، مع

في المجال التعليمي، وكانت المحاسبية مدمجة في عملية التعليم نفسها من خلال شبكة من المفتشين الإقليميين الذين تستخدمهم إدارة التعليم، وكان يقع على عاتق هؤلاء المفتشين طائفة من المسؤوليات الإدارية، تشمل تعيين المديرين وفصلهم والتطوير المهني وتخصيص الموارد وتطوير مناهج جديدة وتقديم النصح للإداريين، وكان المفتشون في الغالب الأعم من المعلمين، الذين يقدمون خدمات بشكل ودي، بالإضافة إلى معرفتهم بمسؤولياتهم الرسمية، فكانوا يقدمون النصح حول المناهج وشؤون العاملين، وقد يستخدمون اتصالاتهم لحل المشاكل المعقدة، مثل ترتيب نقل مدرس لم تعد العلاقة بينه وبين مدير المدرسة جيدة، ورغم ذلك، فإن طبيعة عمل أولئك المفتشين كانت تثير بلا شك القلق بين المديرين والمدرسين [4].

وقد شرعت نيوزيلندا سنة (1989م) في القضاء على مركزية السيادة على نظام المدارس الحكومية، وطبقاً لخطة عرفت باسم "إصلاحات مدارس الغد" قام البرلمان بالغاء "إدارة التعليم" التي تولت الإشراف على مدارس الدولة لعقود طويلة وخولت السلطات الإدارية بالمدارس الابتدائية والثانوية والبالغ عددها (2700) مدرسة، إلى مجالس أمناء يختارهم ويشرف عليهم أولياء أمور الطلاب في كل مدرسة، واستمرت الحكومة المركزية في تمويل المدارس وإبرام عقود عمل للمدرسين بالمدارس الحكومية من خلال وزارة جديدة للتعليم تدور مسؤولياتهم حول السياسات وليس السلطات الإدارية [22].

وضمن أولويات تلك الإصلاحات كان هناك نظام جديد لمحاسبة المدارس أمام الرأي العام، حيث شعر أولياء الأمور بضعف عام في أداء المدارس وعدم رضا، بل نفور المستفيدين، وبعد النظر في العديد من أساليب إعادة هيكلة "إدارة التعليم"، خلصت مجموعة العمل إلى أن إصلاح القائم ميؤوس منه، وأن هناك آلية جديدة تماماً هي خلق نظام سيادة مدرسية يمكن وصفه بأنه نظام "محكم"، وفي ظل هذا النظام تكون أهداف المدارس ومهامها واضحة، ويكون للمدارس نصيب كبير من المسؤولية في الإدارة، وتكون المدارس مسؤولة أيضاً عن النتائج أمام المركز [23].

وفي ظل إصلاحات مدارس الغد تم إنشاء مكتب متابعة مستوى التعليم (ERO) وهو مكتب مستقل عن وزارة التعليم، لكنه مسؤول أمام وزير التعليم، وأوكلت إليه مسؤولية تقديم تقييم شامل مستقل مستوى أداء كل مدرسة كل سنتين على الأقل، وقد ركز المكتب على الممارسات الإدارية الجيدة، وكان الهدف الأكبر هو إعلام المجالس بمدى قيام العاملين بواجباتهم على الوجه الأكمل، وتوفير معلومات للحكومة حول مستوى العمل، وكذلك توفير المعلومات لجماعات خارج نظام التعليم [22].

وقد حددت الأهداف والغايات الأساسية من نظام التعليم النيوزيلندي في وثيقة "الخطوط الإرشادية للتعليم القومي" التي صدرت عام (1993م) ووجب تضمينها في لوائح جميع المدارس، وتتكون تلك الخطوط الإرشادية من الأهداف القومية للتعليم والخطوط الإرشادية للإدارة، وكذلك تحديد المناهج القومية، وقد استهدفت المنافسة ونجاح في العالم الحديث الدائم التغير من خلال الموازنة بين الاستقلال الذاتي والمحاسبية، ويقوم مركز المتابعة من خلالها بتقويم مدى نجاح

الإدارة المدرسية متوسطة، كما خرجت الدراسة بتصور مقترح لتطبيق المحاسبية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. وهدفت دراسة المعجل [5] إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق المحاسبية التعليمية، والمعوقات التي تحد من تطبيقها في المملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة باختلاف المتغيرات (المنطقة التعليمية، ووجه العمل، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة)، ومن ثم تقديم تصور مقترح بناء على النتائج التي تسفر عنها الدراسة. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت الدراسة على (739) فرد من مديري جميع إدارات التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، ومديري المدارس ومعلمها، والمشرفين التربويين في المدن التالية: (الرياض، الدمام، جدة)، حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وبينت نتائج الدراسة عدم تأكد عينتها من وجود عناصر المحاسبية التعليمية في نظام التعليم السعودي، على الرغم من موافقتها على محاسبة فئات النظام التعليمي. كما بينت نتائجها أن أكثر معوقات تطبيق المحاسبية التعليمية يتمثل في انخفاض مستوى الوعي، وتعدد الإجراءات، والنمطية والمجاملات، والازدواجية في العمل، وعدم وجود معايير عملية معتمدة للمحاسبية.

وهدفت دراسة رضوان [12] إلى محاولة إعداد تصور مقترح مناسب لسياسة المحاسبية التعليمية، يساعد على تحقيق الاعتماد داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي، ومعرفة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحاسبية، ومعرفة طبيعة المحاسبية التعليمية. وقد استخدم الباحث منهج البحث الوصفي، وقام الباحث بوضع تصور مقترح لتحقيق اعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي باستخدام المحاسبية، وأشارت النتائج إلى أهمية إنشاء وحدة خارجية للمحاسبية التعليمية تكون هذه الوحدة ذو هيئة حكومية غير وزارية مستقلة عن وزارة التعليم، والعمل على بناء مؤشرات تعليمية يعتمد عليها في إجراء المحاسبي، وتقييم العمل التعليمي لتحديد مدى ملاءمته للمتطلبات المحلية والعالمية، وتقييم الأنشطة التعليمية، والجهود التي تبذل لخدمة المجتمع المحلي، والمساعدة في حل مشكلاته، وإنشاء وتشكيل لجنة داخل كل إدارة تعليمية تسمى لجنة المحاسبية.

وهدفت دراسة محمد [14] إلى التعرف على الأسس النظرية لأهم توجهات الإدارة التربوية الفعالة، والوقوف على الممارسات الفعلية لمدخل المحاسبية التعليمية بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمصر، ومن ثم تقديم آليات مقترحة لتنفيذ مدخل المحاسبية التعليمية الشاملة بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمصر في ضوء توجهات الإدارة التربوية الفعالة، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مستخدمة أداة الاستبانة المقننة التي تم تطبيقها على عينة من المديرين والمعلمين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمصر، ولقد أسفرت الدراسة عن نتائج عديدة من أهمها ما يلي: عدم قدرة إدارة مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي على إحداث التغيرات النابعة من داخلها، ضعف التعاون بين مدير المدرسة والعاملين فيها في صياغة رؤية مشتركة وخطة للتقويم الذاتي والتطوير للمدرسة،

تقديم آلية فاعلة للمحاسبية التعليمية من قِبل أولياء الأمور، ويجب أن تقدم هذه المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب [25].

وأصبح التعليم في ألبرتا خاضعاً للمراقبة، وبصفة خاصة كل من النتائج وأهداف المدرسة التي يجب أن تحققها مدخلات النظام التعليمي ككل (التلميذ، البرنامج، المدرسة، النظام)، مع تقديم تقرير سنوي كآلية لتقرير النتائج يتضمن معلومات عن البرامج المحددة والممارسات المرتبطة بها مثل المراقبة المستمرة والمراجعات والتقويم وورش العمل، وجلسات التخطيط التي تهدف إلى تحسين جودة العملية التعليمية، ويعد التقويم المستمر عنصراً مهماً من عمليات الإدارة التعليمية، سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي، ويعد التعليم مسؤولاً عن التأكد من أن التلاميذ يتعلمون المهارات والمعلومات التي هم في حاجة إليها والمدرسة ستصبح محاسبة عن إنجاز تلاميذها وفق معايير التعليم بالإقليم، والمهارات التي يتطلبها سوق العمل، وتهتم ألبرتا بالمحاسبية العامة، وتعد المحاسبية إحدى الوسائل التي تسهم في تحسين جودة التعليم ونوعيته واستغلال الموارد والإمكانات المتاحة إلى أقصى حد ممكن، كما أن المحاسبية تلفت الانتباه إلى مستوى أداء التلاميذ وتهدف إلى الوصول إلى مستوى أداء مرضي وناجح، كما تساعد على تقديم استراتيجيات للتحسين وتجويد التعليم والنهوض بمستوى أداء المدرسة ككل [15].

المحاسبية في الدنمارك

يوجد لمدارس التعليم الثانوي نوعان من المتابعة الخارجية: الأولى هي متابعة وإشراف لكل المواد من قِبل مستشارين يدرسون المعلمين ويزورون من (5) إلى (6) مدارس في السنة لملاحظة جودة التدريس في المناهج وتقويمها، ويتم تقديم تقريرها لرئيس القطاع بالوزارة والمسؤول عن خدمات الإشراف والتفتيش متضمناً الملاحظات التي تابعوها ومتطلبات التطوير، أما المدخل الآخر فيركز على مشروع تطوير الجودة، حيث تتم زيارة مدرسة ما من قِبل مجموعة من المفتشين يقومون كل مجالات ووظائف المدرسة، ويعدون في النهاية تقارير، ويتم رسم أبعاد التحسين التي توضع في أهداف المدرسة [10].

4. الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

هدفت دراسة الخريف [4] إلى وضع تصور مقترح لتطبيق المحاسبية في الإدارة المدرسية بالمملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى التعرف على واقع المحاسبية في الإدارة المدرسية وأهم تجاربها وتطبيقاتها بالمملكة العربية السعودية، ومعرفة أهم مقترحات أفراد الدراسة لتنفيذ النظام المحاسبي في الإدارة المدرسية. ومعرفة اختلاف وجهات نظرهم بناء على اختلاف متغيرات الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات على (279) فرداً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاق بين أغلب أفراد الدراسة على أهمية محاسبة مدير المدرسة عن مستوى أدائه في جميع المجالات التي شملتها الدراسة، في حين يرى أفراد الدراسة أن المحاسبية في مجال علاقة المدرسة بالمجتمع المحيط متوسطة، كما يرى أفراد عينة الدراسة أن من أهم أهداف المحاسبية في المدرسة متابعة سير العملية التعليمية، وتقليص نسبة الخطأ في القرارات الإدارية، والسعي إلى التطوير المستمر، كما اتفق أغلب أفراد الدراسة على أن مستوى ممارسة المحاسبية في

تصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

خالد العثمان

الوطنية لجودة برامج إعداد المعلمين من خلال المجلس الوطني لجودة المعلم.

التعقيب على الدراسات السابقة

تركزت الدراسات التي أجريت في هذا المجال على المحاسبية التعليمية وإمكانية تطبيقها، والمحاسبية في الإدارة المدرسية، ومقارنة نظم المحاسبية التعليمية في بعض الدول، والمحاسبية وتطوير الأداء، والمحاسبية التعليمية كمدخل لتحقيق الاعتماد بمؤسسات التعليم، وآليات مقترحة لتفعيل مدخل المحاسبية التعليمية الشاملة بالمدارس في ضوء توجهات الإدارة التربوية الفعالة، وأيضاً نظم المحاسبية وتقويم القدرة المؤسسية.

وقد اتفقت هذه الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع وميدان الدراسة، فيما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها ستخرج بتصور مقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

كما استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة ووضع محاور محددة حول هذا الموضوع، وصياغة منهجية الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتلاءم مع محاور الدراسة، والإسهام في بناء بعض جوانب الإطار النظري للدراسة.

5. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، فقد وجد الباحث أن المنهج الأكثر ملاءمة لها هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد بحسب [29] على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ولا يقف هذا المنهج بحسب [30] عند وصف الظاهرة والتعبير عنها، وإنما يمتد إلى تحليلها وتفسيرها، والخروج باستنتاجات مفيدة يمكن أن تساهم في تحسين الواقع وتطويره.

ب. مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري التعليم ومساعدتهم والمشرفين التربويين في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

ج. عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مدراء المكاتب ومساعدتهم والمشرفين التربويين في ثلاث مناطق مختلفة بحيث تمثل جغرافياً أنحاء المملكة العربية السعودية وهي: منطقة الرياض ومحافظه جدة والمنطقة الشرقية، ولأن العدد كبير تم أخذ نسبة منهم والجدول رقم (1) يوضح تفصيل عينة الدراسة.

جدول 1

عينة الدراسة

منطقة الشرقية		محافظه جدة			منطقة الرياض			
المشرفون	المساعدون	المديرون	المشرفون	المساعدون	المديرون	المشرفون	المساعدون	المديرون
480	24	12	320	16	8	560	28	14

حيث قام الباحث بتوزيع (450) استبانة على أفراد عينة الدراسة، وقد استرجع الباحث منهم (418) استبانة، وقد تم استبعاد (17) استبانة

إلى جانب قصور في أساليب تقييم أداء العاملين بالمدارس، وقلة استخدام أساليب متنوعة عند إجراء ذلك التقييم.

وهدف دراسة أبو النيل [26] إلى التعرف على نظم المحاسبية، والتعرف على معايير تقويم القدرة المؤسسية ومؤشراتها، والتوصل إلى إجراءات مقترحة لنظم المحاسبية. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود معايير موضوعية ومقاييس أداء محددة وعادلة لتقويم أداء العاملين بالمدارس الثانوية العامة، وأن تعدد الأجهزة أدى إلى تداخل اختصاصاتها ومسؤولياتها. كما أن انفصال أجهزة الرقابة والمتابعة عن الأهداف والنتائج التي تسعى الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر إلى تحقيقها.

ب- الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة بييري [27] إلى الكشف عن الممارسات الفعالة لأنظمة المحاسبية التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى سبعة عناصر أساسية يجب توافرها في أي نظام محاسبية تعليمية ليكون نظاماً جيداً وفعالاً وهي: 1. الأهداف: ويقصد بها غايات نظام المحاسبية، والسياسات والقوانين التي تحدد تنفيذ وتصميم نظام المحاسبية التعليمية، 2. مؤشرات الأداء: يجب أن تكون متنوعة تشمل أداء المعلمين، الطلاب، المناخ التعليمي، وتعتمد البيانات على مصادر متعددة ومتنوعة، ودراسات، واختبارات مقننة، 3. تصميم القرارات: يجب أن تكون مرتبطة بنتائج وتقارير المؤشرات، 4. التقويم ونظام المراقبة: ويقصد به كيفية مراقبة وتقويم نظام المحاسبية، 5. التواصل: وجود نظام فعال للاتصال مع الجمهور وسوق العمل والاباء، 6. الدعم: ويقصد به كيفية تقديم الدعم الفيدرالي والمقدم من الولاية والمؤسسة، 7. توابح المحاسبية: ويقصد به تقديم المكافآت والحوافز للقائمين على العملية التعليمية والمؤسسة نتيجة تحقيق الأهداف وجودة المخرجات التعليمية.

هدفت دراسة جيري [28] إلى الكشف عن سياسات المحاسبية التعليمية التي تؤدي إلى إصلاح إعداد المعلمين في الولايات المتحدة من وجهة نظر صانعي السياسات التعليمية والمستفيدين من مؤسسات إعداد المعلمين، والمجموعات المهتمة بقضية التعليم، وقد كشفت الدراسة عن مجموعات مبادرات أدت إلى إصلاح سياسات المحاسبية هي: 1. مستقبلنا، معلمونا: التي اطلقها أوباما لإصلاح برامج تعليم المعلمين وكانت تقوم هذه المبادرة على أساس تقويم برامج إعداد المعلمين من خلال دراسة تأثير خريجي برامج الإعداد على درجات اختبارات طلابهم من رياض الأطفال وحتى نهاية مرحلة الثانوية العامة، 2. تقويم أداء المعلم: تقوم بها جامعة ستانفورد بالاشتراك مع الولايات لتقويم أداء المعلم من خلال أداة تقييم مقننة، 3. بناء المعلمين الأفضل وتهدف إلى المراجعة

المصدر: بيان مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للإشراف التربوي، وزارة التعليم 1436هـ. [31]

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه [30]. كما يُقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" [29]، ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أولاً: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين لإبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتهي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة. وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبدتها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية من (40) فرد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، ومن ثم قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول 2

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.906	8	**0.879
2	**0.879	9	**0.871
3	**0.839	10	**0.877
4	**0.907	11	**0.895
5	**0.907	12	**0.841
6	**0.610	13	**0.799
7	**0.876	-	-

1- تصميم أداة المقابلة في صورتها الأولية بعد الرجوع إلى أدبيات الدراسة.

2- عرض الاداة على (5) محكمين لإبداء رأيهم فيها وملاحظاتهم عليها.

3- إعداد أداة المقابلة بصورتها النهائية بناء على ملاحظات وتعديلات المحكمين.

تطبيق المقابلة

قام الباحث بإجراء المقابلة مع عدد (6) من مديري عموم الإشراف التربوي بوزارة التعليم، وللإجابة على أسئلة المقابلة تم تحليل بيانات المقابلة كميّاً، بالاعتماد على المحتوى لتحديد الجوانب التي اتفق عليها أفراد عينة المقابلة وتم الاستفادة منها في بناء التصور المقترح.

6. النتائج ومناقشتها

وصف درجات المتوسطات

يبين الجدول (3) وصف درجات المتوسطات الحسابية وفق المقياس الخماسي

لعدم اكتمال الاستجابات، ليكون إجمالي الاستبانات المكتملة والجاهزة لعملية التحليل (401) استبانة بواقع (24) مدير مكتب تعليم ويمثلون ما نسبته (60.0%) من إجمالي عينة الدراسة، و(37) مساعد مدير مكتب تعليم يمثلون ما نسبته (55.0%) من إجمالي عينة الدراسة، و(340) مشرف تربوي، ويمثلون ما نسبته (25.0%) من إجمالي عينة الدراسة.

ج. أدوات الدراسة

بناءً على طبيعة البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة وعلى المنهج المتبع في الدراسة، فقد وجد الباحث أن الأدوات الأكثر ملاءمة هي الاستبانة والمقابلة الشخصية

1- الاستبانة:

تم تصميم الاستبانة بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة بشكل عام من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمن المعلومات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة وأهمها: (الوظيفة، المؤهل العلمي).

الجزء الثاني: وهو يتكون من مجموعة من الفقرات التي تتعلق بوجهة نظر الباحثين حول متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، وهو يتكون من (13) فقرة.

صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

**دال عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة:

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة [30]، وقد قام الباحث بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفاكرونباخ، وكانت قيمته 0.9.

وهذه القيمة تدل ثبات مقبول إحصائياً.

مقياس الاستبانة

2- أداة المقابلة

تمثل الهدف الرئيس من المقابلة في جمع البيانات اللازمة لوضع التصور المقترح بالدراسة.

وقد قام الباحث بتطوير أداة المقابلة كما يلي:

جدول 3

وصف درجات المتوسطات

وصف المتوسط	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
المدى	5 - 4,21	4,2 - 3,41	3,4 - 2,62	2,6 - 1,81	1,8 - 1
السؤال الأول: ما متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة؟ وللإجابة على التساؤل السابق قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة			الدراسة حول متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، كما تم ترتيب هذه الفقرات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:		

جدول 4

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	وصف درجة المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	نشر ثقافة المحاسبية بين منسوبي مكاتب التعليم	4,57	مرتفع جداً	0,69	4
2	إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف	4,63	مرتفع جداً	0,59	1
3	وجود لوائح وقوانين تنظم سير وأليات تطبيق المحاسبية	4,53	مرتفع جداً	0,74	5
4	عقد ورش تدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبية	4,52	مرتفع جداً	0,77	6
5	تفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز	4,62	مرتفع جداً	0,66	2
6	وضع مؤشرات أداء واضحة يستدل بها الأفراد على الوصول إلى الأداء المطلوب	4,59	مرتفع جداً	0,65	3
7	توفير الدعم المادي والمعنوي لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم	4,49	مرتفع جداً	0,85	9
8	استحداث معايير للحكم على مستوى الأداء ونوعيته	4,47	مرتفع جداً	0,76	10
9	إيجاد وحدة إدارية مسؤولة عن تطبيق المحاسبية	4,28	مرتفع جداً	0,92	12
10	أن تكون إجراءات تطبيق المحاسبية واضحة ومعلنة للجميع	4,52	مرتفع جداً	0,81	7
11	توفير قاعدة بيانات لجميع المنسوين	4,50	مرتفع جداً	0,74	8
12	منح المزيد من الصلاحيات للمديرين	4,35	مرتفع جداً	0,91	11
13	توفر المرونة في نظام المحاسبية	4,21	مرتفع جداً	0,95	13
-	المتوسط الحسابي العام	4,48	مرتفع جداً	0,53	-

1. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,63 من 5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,59)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية بين أفراد الدراسة على أن إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية هذا التوصيف الذي يتم على ضوءه إصدار الحكم على تنفيذ المهام الموكلة للموظف.

2. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (تفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4,62 من 5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,66)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن تفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى نزوع الأفراد إلى تطبيق العدالة على الجميع دون تمييز بين رئيس ومرؤوس، حينها فقط سوف يكون تطبيق المحاسبية أمر متقبل من جميع الموظفين.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن محور متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية يتضمن (13) فقرة، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (4,21، 4,63)، وجميع هذه المتوسطات تقع في فئة (مرتفع جداً) وتُشير النتيجة السابقة إلى تفاوت استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

يبلغ المتوسط الحسابي العام (4,48) أي (مرتفع جداً) وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية بين أفراد عينة الدراسة على متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية، ومن أبرز تلك المتطلبات (إيجاد توصيف وظيفي واضح للوظائف، وكذلك تفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون تمييز، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء واضحة يستدل بها الأفراد على الوصول إلى الأداء المطلوب، ونشر ثقافة المحاسبية بين منسوبي مكاتب التعليم، وكذلك وجود لوائح وقوانين تنظم سير وأليات تطبيق المحاسبية، وعقد ورش تدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبية).

على أن توفير قاعدة بيانات لجميع المنسويين سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

9. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (توفير الدعم المادي والمعنوي لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (4,49) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,85)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن توفير الدعم المادي والمعنوي لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

10. جاءت الفقرة رقم (8) وهي (استحداث معايير للحكم على مستوى الأداء ونوعيته) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (4,47) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,76)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن استحداث معايير للحكم على مستوى الأداء ونوعيته سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

11. جاءت الفقرة رقم (12) وهي (منح المزيد من الصلاحيات للمديرين) بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (4,35) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,91)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن منح المزيد من الصلاحيات للمديرين سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

12. جاءت الفقرة رقم (9) وهي (إيجاد وحدة إدارية مسؤولة عن تطبيق المحاسبية) بالمرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (4,28) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,92)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن إيجاد وحدة إدارية مسؤولة عن تطبيق المحاسبية سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

13. جاءت الفقرة رقم (13) وهي (توفر المرونة في نظام المحاسبية) بالمرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (4,21) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,95)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن توفر المرونة في نظام المحاسبية سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية.

وبالرجوع إلى نتائج هذا السؤال ومقارنتها بالدراسات السابقة نجد ان نتائج هذه الدراسة تتفق مع دراسة الخريف [4] من حيث أنه يجب محاسبة الجميع دون تمييز، كما اتفقت مع دراسة المعجل [5] على ضرورة نشر الوعي بأهمية المحاسبية التعليمية بين منتسبي التعليم، كما اتفقت مع دراسة رضوان [12] على ضرورة وجود مؤشرات واضحة للمحاسبية التعليمية واتفقت أيضاً مع دراسة ييري [27] على ضرورة توفر مؤشرات أداء للمحاسبية يتم على ضوءها مساءلة الموظفين.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة فيما يخص متطلبات تفعيل المحاسبية تبعاً لاختلاف متغير الوظيفة (مدير - مساعد - مشرف)؟

ولمعرفة إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم باختلاف متغير الوظيفة، تم استخدام اختبار كروسكال واليس (kruskal-wallis) بدلاً عن تحليل التباين الأحادي (one way

3. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (وضع مؤشرات أداء واضحة يستدل بها الأفراد على الوصول إلى الأداء المطلوب) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4,59) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,65)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن وضع مؤشرات أداء واضحة يستدل بها الأفراد على الوصول إلى الأداء المطلوب سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن توفر المؤشرات سيسهل تطبيق المحاسبية وسيتم وضع الجميع تحت مقياس واحد كل بحسب مهامه الوظيفية.

4. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (نشر ثقافة المحاسبية بين منسوبي مكاتب التعليم) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4,57) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,69)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن نشر ثقافة المحاسبية بين منسوبي مكاتب التعليم سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن نشر ثقافة المحاسبية بين منسوبي مكاتب التعليم سوف يسهل تطبيق المحاسبية وسيكون هناك قبولاً لها من قبل المنسويين.

5. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (وجود لوائح وقوانين تنظم سير وأليات تطبيق المحاسبية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4,53) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,74)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن وجود لوائح وقوانين تنظم سير وأليات تطبيق المحاسبية سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن توفر لوائح وقوانين تنظم تطبيق المحاسبية سيعمل على تلافي الوقوع في أخطاء أو أي نزاعات مع المنسويين.

6. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (عقد ورش تدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبية) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4,52) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,77)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن عقد ورش تدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبية سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عقد الورش التدريبية للقائمين على تطبيق المحاسبية سيؤدي إلى تحسين عملية التطبيق وسيكسب القائمين على التطبيق رؤية أولية على ماهية المحاسبية وطرق التعامل مع المنسويين.

7. جاءت الفقرة رقم (10) وهي (أن تكون إجراءات تطبيق المحاسبية واضحة ومعلنة للجميع) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4,52) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,81)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن وضوح إجراءات تطبيق المحاسبية وإعلانها للجميع سوف يساهم في تفعيل المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الشفافية في التعامل بين الرؤساء والمرؤوسين يكون لها مردود إيجابي على سير العمل.

8. جاءت الفقرة رقم (11) وهي (توفير قاعدة بيانات لجميع المنسويين) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (4,50) من (5,0) (مرتفع جداً) وانحراف معياري (0,74)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة

جدول 5

نتائج اختبار كروسكال واليس (kruskal-wallis) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم باختلاف متغير الوظيفة

الأبعاد	الوظيفة	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة
متطلبات تطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم	مدير مكتب تعليم	24	224.29	1.132	0.0568
	مساعد مدير مكتب تعليم	37	194.34		
	مشرف تربوي	340	200.08		

8- الحد من أوجه القصور للتغلب عليها وتعظيم جوانب القوة في الأداء الإشرافي، وذلك لتوكيد الجودة وتحسين الأداء الإشرافي وزيادة الكفاءة والفاعلية التعليمية للمكاتب.

9- اكتشاف الأخطاء والمشكلات التي يقع فيها منسوبي المكاتب ومعالجتها، والعمل على تلافها مستقبلاً.

10- استثمار قدرات وإمكانات المشرفين التربويين بمكاتب التعليم في حل المشكلات الإدارية.

ثالثاً: منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء النماذج العالمية من منطلقات أهمها:

1- وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والتي نصت على الإيمان بالكرامة الإنسانية، وربط الميدان التربوي بخطة التنمية للدولة، وضرورة إعداد كافة العاملين في الميدان التربوي وتنميتهم مهنيًا وتقديم التدريب المناسب لهم لمواكبة المستجدات.

2- توجهات وزارة التعليم نحو التطوير.

3- أهداف وتوجهات خطط التنمية العاشرة (1436-1441هـ)، وأهدافها الاستراتيجية القائمة على تطوير الأنظمة من خلال رفع الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم، وتحسين الأداء، وترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة.

4- مشروع الملك عبد الله لتطوير القيادات التربوية في التعليم العام والذي يهدف إلى الاسهام في إيجاد رؤية مشتركة تقود ممارسات وأنشطة القيادة لتحقيق متطلبات المجتمع المعرفي.

5- الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد 1428هـ، وإنشاء الهيئة الوطنية لحماية النزاهة، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وتعزيز الشفافية.

6- منظومة الأداء الإشرافي لتطبيق مؤشرات أداء إدارات الإشراف التربوي ومكاتب التعليم لرفع مستوى الأداء ويحدد مواطن القوة والضعف بصفة مستمرة ويحقق المنافسة والشفافية.

7- الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية والتي أكدت على تطوير النظام التعليمي ليصبح أكثر فاعلية للتعامل مع ذلك من خلال بناء القدرات الوطنية المؤهلة القادرة على اكتساب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية المناسبة.

8- التحول العالمي في الإدارة من المفاهيم الإدارية التقليدية إلى مفاهيم إدارية حديثة تحقق أهداف المنظمات.

9- النماذج العالمية المعاصرة حيث تركز على الجودة والإتقان، وتحقيق الموازنة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها من جانب، ومتطلبات

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم باختلاف متغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.0568)، وهي أكبر من (0.05) أي غير دالة إحصائياً.

السؤال الثالث: ما التصور المقترح لتطبيق المحاسبية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

التصور المقترح

أولاً: الأسس التي يستند إليها التصور المقترح:

يأتي هذا التصور لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من أهمية التعليم والبحث المستمر عن الوسائل المتاحة لتحقيق الجودة، وأن المحاسبية التعليمية أرق أساليب التعامل الإداري الحديث، ومن أحدث الطرق والوسائل لتحقيق الجودة، باعتبار أن:

- المحاسبية التعليمية تُركّز بشفافية على الجوانب التي تحتاج لتحسين، وتقوم بهذا التحسين بطريقة تُجفّز وتساعد مكاتب التعليم للتحسين.

- المحاسبية التعليمية تزيد من الممارسات الجيدة للمشرفين التربويين، وتُشجّع على تطوير الأداء.

- المحاسبية التعليمية تحقق الاستقلالية المهنية لمنسوبي المكاتب.

- المحاسبية التعليمية تحقق رضا المستفيد عن الخدمات التعليمية والتربوية المقدمة.

- الاستفادة من النماذج العالمية الناجحة لتطبيق المحاسبية التعليمية في المؤسسات التعليمية والتربوية.

ثانياً: أهداف التصور المقترح:

يسعى هذا التصور لتحقيق عدد من الأهداف، أهمها ما يلي:

1- تطوير جودة الجانب الإداري والتعليمي في مكاتب التعليم.

2- نشر ثقافة المحاسبية التعليمية في المجتمع التربوي.

3- الاسهام في تمكين مكاتب التعليم من تحقيق وظائفها بفعالية.

4- ترشيد صناعة القرار في مكاتب التعليم بما يكفل تطوير الأداء الإشرافي.

5- تنمية مهارات القيادات الإشرافية لدى مكاتب التعليم بما يتفق مع المحاسبية التعليمية.

6- تفعيل آليات متعددة للشراكة المجتمعية بين المكاتب، والمجتمع المحلي.

7- زرع ثقافة المسؤولية، وتعزيز مبدأ المراقبة الذاتية لجميع منسوبي المكاتب.

- 6- الموامة بين الإدارات داخل الهيكل التنظيمي فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية.
- 7- تفعيل وتوسيع صلاحيات مكاتب التعليم ليشمل الإشراف وتطوير الأنظمة التدريبية والارتقاء بالأنشطة الإدارية والتعليمية والتربوية بما يحقق الجودة.
- 8- إتمام جميع الأنظمة الإدارية، وربط جميع مؤشرات الأداء بنظام آلي دقيق.
- 9- توفير بيانات ومعلومات صحيحة ودقيقة وبكل شفافية لكل مجال للمهتمين بمكاتب التعليم، توضح كفاءة أقسام وأداءها.
- 10- إعداد برامج تدريبية وتطويرية للقائمين بالمحاسبية التعليمية وفق المعايير الخاصة بذلك، والعمل على تطوير المعايير والمؤشرات المحاسبية التعليمية لكل وحدة.
- سادساً: المعوقات التي قد تواجه التصور المقترح:
 - 1- افتقار مكاتب التعليم للاستقلال الإداري والتعليمي والمالي، ويتطلب ذلك تطوير لوائح وأنظمة التعليم لمنح المكاتب قدر أكبر من الاستقلال الإداري والتعليمي والمالي.
 - 2- قصور الثقافة السائدة نحو أهمية تطبيق المحاسبية التعليمية.
 - 3- مقاومة الأفراد للتغيير، لإحساسهم بأن ذلك سيلقي عليهم أعباء جديدة، ويتطلب ذلك توعية العاملين بالمكاتب التعليم بمزايا استخدام المحاسبية التعليمية وتوعيتهم بالفوائد التي تعود عليهم وعلى المكاتب التعليم، خاصة أن تطبيق المحاسبية التعليمية تساعد الأفراد في إبراز ما يقومون به من أعمال، وتسهم في تحديد الأدوار وتشجع مبادراتهم نحو تحقيق الأهداف.
 - 4- قلة الموارد البشرية المتخصصة.
 - 5- قصور الصلاحيات الخاصة بالمحاسبية لدى القائمين بالمحاسبية.
 - 6- عدم الالتزام بتطبيق الأنظمة المالية والإدارية في مكاتب التعليم من قبل بعض العاملين.
 - 7- القصور في بعض الأنظمة وعدم ربطها بتقنية المعلومات.
 - 8- عدم تفعيل الثواب والعقاب.
 - 9- قلة الحوافز المالية والمعنوية للقائمين بالمحاسبية.
 - 10- البيروقراطية في العمل الإداري لبعض قيادات مكاتب التعليم، وحاجتهم لفهم وتغيير بعض المفاهيم فيما يتعلق بالمحاسبية.
- سابعاً: الحلول المقترحة لتطبيق المحاسبية التعليمية:
 - 1- دعم وتأييد الإدارة العليا في التعليم العام لتطبيق المحاسبية التعليمية.
 - 2- استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة معرفياً والمتخصصة والقادرة على قيادة برامج وأنشطة تطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم.
 - 3- توحيد الأنظمة داخل الهيكل التنظيمي لإدارة مكاتب التعليم، والعمل على إعادة النظر في القوانين والأنظمة والتشريعات بمكاتب التعليم خاصة تلك التي يكتنفها بعض الغموض أو التعقيد والعمل على تبسيطها وصياغتها بطريقة مفهومة ومتكاملة مما يؤدي إلى انبثاق إجراءات تتسم بالوضوح والمرونة والنزاهة.
 - 4- توفر بنية تقنية متكاملة داخل مكاتب التعليم تمكن العاملين من تبادل المعلومات والمعارف بسهولة.

- سوق العمل من جانب آخر، وكذلك الاعتماد على المحاسبية كألية فاعلة لتجويد الأنظمة التعليمية، والتي تناول الباحث بعضاً منها في هذه الدراسة.
- 10- مازال مفهوم المحاسبية التعليمية يعد مفهوماً حديثاً في المؤسسات التعليمية والتربوية خاصة من الناحية التطبيقية.
 - 11- حاجة مكاتب التعليم إلى تطبيق المحاسبية التعليمية؛ ودعم جهود وزارة التعليم نحو تحقيق المزيد من الحرية والاستقلالية في المؤسسات التربوية، والمشاركة المجتمعية فيها.
- رابعاً: آليات وإجراءات تنفيذ التصور المقترح:
- يمكن تحديد آليات التصور المقترح لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية فيما يأتي:
- الإدارات المعنية بالمحاسبية: وهي الإدارات المسؤولة عن التطبيق الفعلي للمحاسبية التعليمية، وتنقسم إلى محاسبية داخلية، وخارجية، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:
- 1- إنشاء وحدة داخلية للمحاسبية التعليمية:
 - إدارة التعليم
 - إدارة المكتب
 - إدارة الإشراف التربوي
 - إدارة التدريب التربوي
 - إدارة الجودة الشاملة
 - إدارة القضايا التربوية
 - إدارة المراجعة الداخلية
 - إدارة المتابعة
 - 2- المحاسبية الخارجية:
 - الجهات الحكومية ذات العلاقة، والتي يتم رفع التقارير لها بناء على طلبها كهيئة الرقابة والتحقيق.
 - هيئة تقويم التعليم.
 - مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
 - الهيئات الرقابية المستقلة، وهي هيئات رقابية مستقلة من خارج وزارة التعليم تمارس الرقابة والمراجعة المالية والإدارية، مثل ديوان المراقبة العامة، وهيئة مكافحة الفساد، وغيرها.
- خامساً: مراحل تطبيق التصور المقترح:
- 1- تبني الجهات العليا في وزارة التعليم إعداد استراتيجيات لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم.
 - 2- بناء استراتيجيات لتطبيق المحاسبية التعليمية في مكاتب التعليم، تحدد فيها الأهداف والمعايير، ووسائل وأدوات القياس، ومجالات تطبيق المحاسبية التعليمية.
 - 3- استكمال جميع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالمحاسبية، والأدلة الإجرائية للمهام والمسؤوليات الخاصة بكل قسم والعاملين فيها.
 - 4- تعزيز مبدأ الرقابة الذاتية لجميع منسوبي المكاتب وبجميع مستوياتها، ونشر ثقافة المحاسبية التعليمية بينهم.
 - 5- العمل على إنشاء وحدة مستقلة للمحاسبية التعليمية مرتبطة بمدير مكتب التعليم.

تصور مقترح لتطبيق الحاسوبية التعليمية في مكاتب التعليم بالمملكة العربية السعودية

خالد العثمان

- [5] المعجل، وداد عبد العزيز (2009م). تصور مقترح لتطبيق الحاسوبية التعليمية في نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- [6] جامعة قطر، توصيات ندوة تجارب دول مجلس التعاون في إعداد المعلم، الدوحة، كلية التربية 27-29 إبريل 2002م.
- [7] الدهيش، خالد عبد الله (1423هـ). السياسات المستقبلية لتعليم البنات حتى عام 1440هـ، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- [9] الحماد، مي محمد عبد الله (1434هـ). واقع ممارسة القيادة الأكاديمية التحويلية لدى مديرات مكاتب التربية والتعليم بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- [10] الجمال، رانيا عبد المعز (2008م). دراسة مقارنة لنظم الحاسوبية التعليمية في كل من استراليا وإنجلترا ونيوزلندا وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية، ع 23، مج 11، ص 15-83.
- [11] عطية، محمود (2008م)، ركائز الجودة في التعليم الثانوي، المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول، ج 1، ص 67.
- [12] رضوان، وائل توفيق (2010م). الحاسوبية التعليمية مدخل لتحقيق الاعتماد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر، مجلة القراءة والمعرفة، ع 103، ص 130-156.
- [13] محمد، ماهر أحمد حسن (2009م). الحاسوبية التعليمية كمدخل لرفع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مجلة طلبة التربية، جامعة أسيوط، ع 1، مج 5، ج 1.
- [14] محمد، عبد الخالق فؤاد (2012م). آليات مقترحة لتفعيل مدخل الحاسوبية التعليمية الشاملة بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمصر في ضوء توجهات الإدارة التربوية الفعالة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، ع 31، ص 181-218.
- [15] جورج، جورج دميان (2011). تطبيق الحاسوبية التعليمية مدخل لتحقيق الجودة في التعليم قبل الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد، ج 3، مصر.
- [16] مدبولي، محمد عبد الخالق (2007). المهنية مقابل الفاعلية والحاسوبية دراسة تطبيقية على حالة الإصلاح التعليمي في مصر، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، كلية التربية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني أبريل 2007، ص 91-120.
- [17] عبد الكريم، نبى حامد (2006م). المساءلة التربوية كمدخل لتقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعة، المؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين "الواقع والرؤى"، الجزء الثاني، 26-27 نوفمبر، ص 243-512.
- [20] الدسوقي، علي إبراهيم والباسل، ميادة محمد (2008م)، الحاسوبية وعلاقتها بإصلاح مؤسسات تربية الطفل في مصر، مجلة بحوث التربية النوعية. جامعة المنصورة، مصر.
- 5- إشراك منسوبي المكتب في اتخاذ القرارات، واتباع نظام تشاركي في الإدارة.
- 6- التطبيق التدريجي لجميع المستويات الإدارية للوصول إلى عملية تكاملية في تطبيق الحاسوبية.
- 7- توفير شبكة نظم معلوماتية تمكن جميع العاملين من الاستفادة من المعلومات، وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات بصورة علمية سليمة.
- 8- التقليل من المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية، ومنح مكاتب التعليم مزيداً من الصلاحيات في ضوء الضوابط والمعايير الحاسوبية؛ لتتمكن من تنفيذ عمليات الحاسوبية بكفاءة وفعالية.
- 9- العمل على تعزيز الالتزام بالحاسوبية التعليمية في مكاتب التعليم إلى مستويات عالية من خلال إلحاق مديري المكاتب بندوات ومؤتمرات تعنى بالممارسات والمضامين ذات العلاقة بالحاسوبية.
- 10- وجود نظام واضح للعقوبات يحقق العدالة ويعزز الشعور بالمسؤولية تجاه العمل.
- 11- الحاجة إلى إدارة التغيير، وأهميتها في هذه الفترة لبناء منظومة متكاملة.
- 12- الشراكة المجتمعية، وأهمية دور المجتمع والقطاع الخاص في تعزيز تطبيق الحاسوبية داخل مكاتب التعليم.
- 13- تطوير مهارات وكفاءة مديري مكاتب التعليم وتنمية قدراتهم ومعلوماتهم عن طريق إعداد وتنظيم برنامج تدريبي للنمو المهني في الحاسوبية وبناء القدرات الخاصة بهم.
- 14- تأهيل المشرفين التربويين لإكسابهم المعارف والمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالحاسوبية التعليمية.

7. التوصيات

- 1- أن يتمتع نظام الحاسوبية بالمرونة.
- 2- إيجاد وحدة إدارية مسؤولة عن تطبيق الحاسوبية.
- 3- منح المزيد من الصلاحيات للمديرين.
- 4- استحداث معايير للحكم على مستوى الأداء ونوعيته.
- 5- توفير الدعم المادي والمعنوي لتطبيق الحاسوبية في مكاتب التعليم.
- 6- توفير قاعدة بيانات لجميع المنسويين.
- 7- تطبيق التصور المقترح لهذه الدراسة في مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية.

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] الحكي، علي صديق (1423هـ). التقويم التربوي في المملكة العربية السعودية، دراسة للواقع ورؤية لاستراتيجية مستقبلية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي.
- [2] الشخبي، علي السيد (1988). الحاسوبية التعليمية وإمكانية تطبيقها في مصر، دراسات تربوية، مج 3، ج 11، مصر، ص 62-81.
- [3] وزارة التعليم (1434هـ). تقرير الأمانة العامة لإدارات التربية والتعليم.
- [4] الخريف، أحمد ناصر (2008م). الحاسوبية في الإدارة المدرسية تصور مقترح للتطبيق بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- [21] الزهيري، إبراهيم عباس، (2004م)، المحاسبية في مدارس حق الاختيار- مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد55، ج1، ص ص 309-405
- [22] فيسك، إدوارد (2001م). المدارس ذاتية الإدارة في نيوزيلندا والمساءلة، القاهرة، مركز مطبوعات اليونيسكو، مج 31، ع 4، ص ص 78-99.
- [23] آل حارث، يحي صالح، (2005م). اتجاهات مديري المدارس الابتدائية في منطقة حائل نحو واقع ممارسة المحاسبية في الإدارة التربوية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
- [24] المهدي، مجدي صلاح (2004م). المساءلة التعليمية في مصر بين إشكاليات التنظير وممارسات التطبيق في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد55، الجزء الأول، ص ص 3-97.
- [26] أبو النيل، هانم أحمد حسن (2013). دراسة مقارنة لنظم المحاسبية وتقويم القدرة المؤسسية في إنجلترا وأستراليا وإمكانية الاستفادة منها في التعليم الثانوي العام المصري، رسالة ماجستير، مجلة كلية التربية ببنها، العدد(93)، ج1، ص ص 441-481.
- [29] عبيدات، ذوقان وعبد الحق، عدس وكايد، عبدالحق، (2002). البحث العلمي مفهومه، أدواته، أساليبه، الأردن، عمان، دار الفكر.
- [30] العساف، صالح بن حمد (2003م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض.
- [31] وزارة التعليم (1436هـ). بيان مكاتب التعليم في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للإشراف التربوي.
- [8] Hammond, Linda (1999), Developing Professional Model Of Accountability for our Schools, N,Y: Stanford University.
- [18] Aske, Davis, (2012), Accessibility or Accountability? The Rhetoric and reality of no child left behind, Proceeding of the Academy for Economics and Economic Education, New York: Journal of Education, Vol 15, no2, p,p 43-
- [19] Leveille, David E, (2006), Accountability in Higher Education: A Public Agenda for Trust and Cultura Change, Universal of California, Center for studies in higher Education, Research and occasional paper, p,p 193-225.
- [25] Locson, Lynn Grace , (2009), The fact of Educational Accountability System in Texas Universal, Austin: University of Texas, Faculty of the graduate school.
- [27] Perie, V, (2007), Dose of accreditation Process Affect Program Quality? A Qualitative Study of Perception of the Higher Education Accountability System on Learning, D dissertation, The Temple University Graduate Board.
- [28] jerry, Michall, (2013), Accountability and the Management of Public Authorities in the USA, New York: International Review of Administration Science Journal, Vol, 15, Issue3, data base.